" مشروع " تمكين المرأة من أجل القيادة

ورقة سياسات
"تضمين إحتياجات النوع الإجتماعي في الإحتياجات التنموية للمناطق المحلية"
نحو بيئة ممكنة
للنساء

عجلون / صحتك بتهمنا
[جمعية سيدات وادي راجب التعاونية[1
2020

WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited
الشبكة العربية للتربية المدنية
Arab Network for Civic Education ANHRE
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الفهرس

المقدمة 3
عن المشروع 3
منهجية إعداد الورقة 4
أهداف الورقة 4
السياق القانوني 5-6
المبادرة كتطبيق عملي/المشكلة 6
تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة 7
توصيات الورقة 7

مقدمة

أعدت هذه الورقة من قبل جمعية سيدات وادي راجب التعاونية التي تعنى بتعزيز وتطوير العمل التنموي في منطقة راجب في لواء كفرنجة محافظة عجلون، وبناء على المنهجية وخطة العمل المعتمدة من قبل الجمعية في تحديد الاولويات بعد عقد العديد من الجلسات النقاشية وجمع المعلومات تم تحديد ان من اهم الاولويات والتحديات التي تواجه المجتمع المحلي هي جودة الخدمات الصحية من حيث الدوام الرسمي للكوادر الطبية وتوفر الاختصاصات والمرافق الخاصة بالمركز الصحي المتوفر حاليا.
تأتي مبادرة صحتك بتهمنا بتنفيذ من جمعية وادي راجب التعاونية والتي تشرف عليها السيدة موزة فريحات لمراقبة وتقييم الخدمات العامة وخلق حالة من التفاعل بين المجتمع المدني والقطاع العام، حيث تم تطوير هذه المبادرة وتحديد الاولويات ابتداء من الزام الكوادر الطبية بالدوام الكامل وكذلك محاولة البحث عن مقر جديد للمركز كون الحالي لا يفي بالغرض ومستأجر فضلا عن رفد المركز بالكوادر التمريضية والطبية اللازمة.

عن المشروع

تأتي هذه الورقة كأحد مخرجات مشروع "تمكين المرأة من أجل القيادة" الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية[2] " أنهر" بالشراكة مع العديد من مؤسسات المجتمع المحلي في تسعة مناطق في محافظات المملكة وبالشراكة مع منظمة هيفوس وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية حيث يهدف المشروع الى إشراك النساء في المناطق المستهدفة في عمليات صناعة القرار وتبني إتجاهات مراعية للمساواة في النوع الإجتماعي للتأثير في القرارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بالإضافة الى تمكينهم للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي.
حيث يهدف المشروع ومن خلال تنفيذ مبادرات كسب تأييد مجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي، لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن اللازمة للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار وخلق آليات حوار مع صناع القرار وتسليط الضوء على أولويات النوع الإجتماعي في المجتمعات المحلية للتأثير على خطط التنمية في المجالس المحلية والبلدية

منهجية إعداد الورقة

تم الإستناد في هذه الورقة على العديد من الاجراءات والعمليات البحثية والتحليل العلمي للخلوص الى نتائج تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية والواقعية لأهالي المنطقة، وعليه تم القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات، يُمكن تَلخيصها في الآتي:

- الإنطلاق من مقاربة الحقوق والواجبات كأحد عناصر ومكونات المواطنة التي كفلها الدستور الاردني.
- مراجعة وتحليل كافة الوثائق والخطط والتشريعات ذات العلاقة.
- متابعة ومراجعة كافة مخرجات عمليات البحث وجمع المعلومات والتحليل التي نفذتها الجمعية والقائمين على المبادرة.
- حضور جلسات النقاش مع الاهالي والفئات المستهدفة وجلسات النقاش مع صناع القرار.
- كتابة الورقة بشكلها النهائي بعد أخذ التغذية الراجعة من كافة الأطراف وإدخال التعديلات التي تقتضيها المنهجية وأهداف الورقة.

أهداف الورقة

تَهدف هذه الورقة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم مدى قيام الموظفين الكوادر الطبية والتمريضية والالتزام بأوقات الدوام الرسمي.
- تعزيز عمليات النقاش والتشاور بين المجتمع المحلي وقطاع الخدمات ولا سيما الخدمات الطبية والصحية.
- فتح حوار مع صناع القرار حول الخطوات والاجراءات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي والوطني لكفالة الحق في اعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة.
- الإسهام في تطوير متابعة وتقييم الخطط والسياسات المحلية المعنية بالحق في الصحة .

السياق القانوني

لم يتضمن الدستو الاردني نصا صريحا لكفالة الحق في الصحة، الا ان قانون الصحة العامة تضمن العديد من النصوص التي تنظم الحق في الصحة والمرافق الصحية والحماية والوقاية من خلال وزارة الصحة بالنسبة للقطاع الحكومي، ومن خلال القوانين والانظمة التابعة للقوات المسلحة الجيش العربي، كما نص قانون الصحة العامة لعام 2008 على ان مهام الوزارة تكمن في الاتي: أ . الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية، تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام و الخاص والاشراف عليها، توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود الامكانات المتوافرة لديها، انشاء المؤسسات والمعاهد الصحية التعليمية والتدريبية التابعة للوزارة والاشراف على ادارتها وذلك مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ذات العلاقة[3].

كما نص القانون على ان تعمل الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على تحقيق العديد من الاهداف تكمن في الاتي[4].

- تشجيع انماط وسلوك الحياة الصحية وتعزيزها بما في ذلك الانشطة البدنية واتباع اساليب التغذية السليمة وتشجيع مكافحة التدخين واي انماط او سلوك آخر يثبت علميا جدواه في تحسين الصحة.
- رفع المستوى الصحي للسكان بمكافحة الامراض الناجمة عن سوء التغذية باضافة المغذيات الدقيقة كاليود والحديد والفيتامينات وما شابهها الى المواد الغذائية او طلب تعديل مكوناتها ومنع تسويق الاغذية ذات الخطر على الصحة او التي يحتمل خطرها
- تشجيع الرضاعة الطبيعية للاطفال وتعزيزها ولهذه الغاية يحق لها منع اي وسيلة اعلان ، مرئية او مسموعة او مقروءة، او اي وسيلة لعرض المذكرات او الارشادات او بطاقات التعريف او صفائح العرض او الصور او الافلام او البضائع بأي صورة كانت للاعلان عن بدائل حليب الام والاغذية التكميلية ورقابة انتاج وتصميم ونشر المعلومات والمواد التثقيفية المتعلقة بها .
- رعاية صحة المرأة والطفل بتقديم الخدمات اللازمة لهما بما في ذلك العناية بالحامل اثناء فترة الحمل واثناء الولادة واثناء النفاس ومراقبة نمو الطفل وتقديم المطاعيم وذلك وفق متطلبات الصحة الانجابية اللازمة وغيرها من الشؤون الصحية المتعلقة بتنظيم الاسرة.
- اجراء الفحص الطبي اللازم للراغبين في الزواج وتحدد الاحكام المتعلقة بهذا الفحص وشروطه بمقتضى النظام الصادر وفقا لاحكام هذا القانون ولا يجوز اجراء عقد الزواج قبل اجراء هذا الفحص .
- تقديم الخدمات الصحية الوقائية لطلبة المدارس ورياض وحضانات الاطفال الحكومية وتأمين الخدمات الصحية وتقديمها حسبما تراه مناسبا للمدارس ورياض وحضانات الاطفال غير الحكومية او الزام اصحابها بتقديم هذه الخدمات تحت اشراف الوزارة.
- تنفيذ البرامج المتعلقة بالانشطة الصحية الخاصة برعاية المسنين والاشراف الصحي على المراكز والمؤسسات الخاصة بهم .
- الرقابة على البيئة المهنية وصحة العاملين في المصانع والمعامل والمؤسسات الصناعية وما ماثلها لضمان السلامة الصحية لهم .
- تنفيذ البرامج والانشطة الصحية ذات العلاقة بمكافحة الامراض غير السارية الشائعة كأمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والسكري واي أمراض مشابهة اخرى يمكن ان تشكل خطرا على الصحة العامة .

كما اشارت الفقرات ب و ج من ذات المادة على انه يجوز بقرار من مجلس الوزراء استثناء أي دائرة من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا تطلبت طبيعة عملها غير ذلك على أن لا تقل ساعات الدوام الرسمي عن (35) ساعة اسبوعياً ، كما نصت الفقرة ج على كل دائرة تنظيم ساعات العمل بما يتلاءم وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطنين ومتلقي الخدمة ولها تطبيق مفهوم الدوام المرن بما في ذلك الدوام الجزئي لبعض وظائفها.
كما اشارت المادة 67 من ذات النظام بأ، أحد الواجبات الوظيفية على الالتزام بأوقات الدوام الرسمي وأداء مهام وواجبات وظيفته الموكلة إليه بنشاط، كما ان المادة 28 من ذات النظام تشير الى ان للوزير بناءً على تنسيب اللجنة المركزية تكليف ما لا يزيد على (25%) من موظفي الدائرة بالعمل الرسمي لخمس وأربعين ساعة أسبوعياً أو أكثر ويمنح الموظف بدل عمل إضافي نسبته (30%) من الراتب الأساسي في أي من الحالات التالية:

- إذا كانت طبيعة عمل الدائرة تقتضي تطبيق نظام الورديات بحيث يستمر العمل (24) ساعة.
- إذا كانت طبيعة خدمات الدائرة او أي وحدة تنظيمية فيها تقتضي عملاً إضافياً.
- إذا كان لدى الدائرة أو الوحدة التنظيمية عمل موسمي يجب إنجازه خلال مدة زمنية محددة وتعذر ذلك أثناء أوقات الدوام الرسمي المعتاد أو لديها عمل اضطراري يستدعي عملاً إضافياً منتظماً.
- إذا كان لدى الدائرة برنامج أو مشروع يتطلب عملاً إضافياً لغايات متابعته وتنفيذه.
- يجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير وبعد الاستئناس برأي اللجنة المركزية تجاوز نسبة عدد موظفي الدائرة المكلفين بالعمل الاضافي عن (25%) إذا كانت طبيعة عمل الدائرة تقتضي ذلك وتوافر المخصصات المالية اللازمة لذلك

المشكلة

عدم أخذ رأي السيدات في تحديد الإحتياجات التنموية للمجتمع المحلي مما يعيق ممارسة الحقوق ولا سيما الحقوق الصحية

مبادرة "صحتك بتهمنا" كمثال عملي

تنمثل الاشكالية في عدم التزام الكادر الصحي في مركز صحي وادي راجب الشامل بأوقات الدوام الرسمي نظرا لتغطيتهم مراكز صحية أخرى مما يؤثر على تمتع الافراد في المجتمع بالخدمات الصحية ولا سيما الحقوق الصحية للنساء والاطفال والصحة الانجابية والاسرة والامومة.جمعية سيدات وادي راجب التعاونية كمؤسسات المجتمع المدني العاملة في محافظة عجلون ومن منطلق حرصها وتحقيقا لاهدافها فقد طورت هذه المبادرة لضمان التزام الكوادر الطبية في مركز صحي وادي راجب بساعات الدوام الرسمي.
عدم الالتزام بساعات الدوام من شأنه ان يمس بحقوق النساء والاطفال وفئات المجتمع من الخدمات الصحية ولا سيما الطارئة منها، ويؤثر على تمتعهم بمنظومة حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء، كما انه يضاعف حجم الانتهاكات بالنسبة للنساء والاطفال.

تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة

قام فريق جمعية سيدات وادي راجب التعاونية، بالعديد من الاجراءات والنشاطات وعقد لقاءات مع كافة الاطراف الفاعلة في محافظة منطقة راجب ولا سيما وزارة الصحة وممثلي المجالس المنتخبة من بلدية ومحافظة وتنفيذي، وخلال عملية تنفيذ المبادرة تم فتح نقاشات مع كافة الجهات من مدير المركز الصحي ومدير الصحة والجمعيات العاملة في القرية واهالي القرية لتحديد ورسم الاحتياج بشكل مؤسسي وعلمي حيث تم رسم الخطة التنفيذة للمبادرة وتحديد النشاطات الخاصة بها.

احد نتائج عمليات جمع المعلومات والمقابلات مع سيدات المنطقة والعاملين في المركز الصحي تبين بأنه العديد من الكوادر الطبية يجب عليهم الدوام ايضا في مراكز صحية أخرى مما يتطلب منهم المغادرة مبكراً ولا يتم تعويضهم عن هذه الفترات من تغطية هذه الاوقات، كما ان ذلك يتطلب استثناء من الوزير او الامين العام بتكليف البعض منهم بالعمل الاضافي اذ ان التأخر الى فترات ما بعد الدوام يتطلب بدل عمل اضافي. اما بالنسبة للمغادرات المبكرة من البعض فتم تفعيل البصمة وتم التعميم عليهم من قبل مدير المركز ومدير صحة عجلون بضرورة الالتزام بساعات الدوام تحت طائلة المسؤولية التأديبية. الا انه وفي ذات السياق فإن المركز الصحي غير جاهز وغير مؤهل بشكل عام حيث انه مبنى مستأجر وقديم وبحاجة الى صيانة متكررة ودورية ولا يتوافر فيه السعة اللازمة للأجهزة الجديدة او مكاتب للكوادر الطبية اللازمة. وخلال عملية النقاشات والجلسات التي تم عقدها من قبل الجمعية مع صناع القرار حيث تم التوافق على ضرروة البحث عن مكان ومبنى جديد للمركز الصحي وتحويلة الى مركز صحي شامل وتم اتخاذ قرار من المجلس التنفيذي ومجلس المحافظة بوضع مخصصات لانشاء مركز صحي جديد وتحول المركز الى مركزصحي شامل وبانتظار اكمال الاجراءات اللازمة لذلك.

كما ان محافظ عجلون افاد بأنه سيبذل العديد من الجهود للتغلب على هذه التحديات وانه سيقوم بالمضي قدما في اي اجراء من شأنه ان يؤدي الى حل هذه الاشكاليات.

توصيات الورقة

خلال عملية تنفيذ المبادرة وتحليل النتائج والتحديات يمكن الاشارة الى مجموعة من التوصيات والتي خلصت اليها المبادرة تتمثل في الاتي:

على صعيد السياسات

- استكمال اجراءات فتح مركز صحي جديد وتحول المركز الى مركز صحي شامل.
- رفد المركز بالتخصصات الطبية والكوادر التمريضية اللازمة لضمان تقديم الخدمة الصحة.
- تنظيم اليات العمل واوقات الدوام وفق نظام الخدمة المدنية.

على الصعيد المؤسسي

- زيادة التنسيق والمتابعة بين كافة المؤسسات ذات العلاقة ولا سيما تحديد الاحتياجات التنموية والصحية.
- العمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها في الرصد والمتابعة والتقييم.
- مخاطبة الامين العام لوزارة الصحية لتفعيل بدل العمل الاضافي للكوادر الطبية.